المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الكورس الثاني

الباب الرابع: الدخل القومي والتوزيع

خامساً: الدخل القومي النقدي والحقيقي:

الدخل النقدي للفرد : هو مقدار مايكسبه من دخل بصورة نقدية.

الدخل الحقيقي للفرد: هو مقدار مايستطيع أن يحصل عليه من سلع وخدمات بدخله النقدي.

إن مقدرة الفرد في الحصول على احتياجاته من السلع والخدمات قد تزداد أو تقل مع أن دخله النقدي لم يتغير ، بعبارة أخرى إن دخله الحقيقي (ممثلاً بالسلع والخدمات) قد يرتفع أو ينخفض مع بقاء دخله النقدي ثابتاً ، وهذه الحالة تحصل حينما تتغير أسعار السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله النقدي ، فإذا ارتفعت الأسعار في السوق مع بقاء الدخل النقدي ثابتاً تكون كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها أقل مما كانت عليه قبل ارتفاع الأسعار ، وهذا يعني انخفاض في دخله الحقيقي ، وبالعكس إذا انخفضت الأسعار في السوق مع بقاء الدخل النقدي دون تغيير فإن بإمكان الفرد في هذه الحالة الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، أي يحصل مايسمى بارتفاع دخله الحقيقي.

بنفس الطريقة يمكن أن نفرق بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي.

الدخل القومي النقدي هو مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها أصحاب العوامل الانتاجية.

أما الدخل القومي الحقيقي فيقصد به مقدار السلع والخدمات المنتجه النقدية ، فإذا حصل وأن ارتفع الدخل القومي النقدي لبلد من البلدان بـ (١٠%) في أحد الأعوام وفي العام نفسه كانت الأسعار قد ارتفعت بالنسبة نفسها ، فإن هذا يعني أن الدخل القومي الحقيقي بقي ثابتاً، لأن الارتفاع في الدخل النقدي في هذه الحالة يعود ليس لارتفاع ما أنتج من السلع والخدمات بل إلى ارتفاع الأسعار. أما لو بقيت الأسعار دون تغيير فإن ارتفاع الدخل القومي النقدي يعني ارتفاع في الدخل القومي الحقيقي.

وهكذا فإن الدخل القومي النقدي قد يتغير بنسبة معينة بينما يتغير الدخل القومي الحقيقي بنسبة أقل أو أكثر أو قد يبقى ثابتاً، وذلك تبعاً لحالة تغير المستوى العام للأسعار.

الدخل القومي الحقيقي = الدخل القومي النقدير/الرقم القياسي للاسعار×١٠٠

وخلال فترة تقدير الناتج القومي يتم استخدام مايسمى بالأسعار الجارية ، أي أن الكميات المنتجة من السلع والخدمات تضرب بالأسعار الجارية في تلك السنة وكذلك الأمر بالنسبة لمستلزمات الانتاج حيث تقدر بالأسعار الجارية.

إن الناتج القومي مقدراً بالأسعار الجارية قد يتغير لأحد سببين أو لكليهما ، إما لتغير الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية أو لتغير المستوى العام للأسعار.

وعند قياس النمو الحقيقي للاقتصاد القومي فإن المهم هو ليس معرفة الدخل القومي النقدي بل المهم هو معرفة مقدار الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية أو مايمكن تسميته بالناتج القومي الحقيقي والذي هو يساوي الدخل القومي الحقيقي.

سادساً: العوامل المؤثرة في مستوى الناتج القومي:

في ضوء ماتقدم يمكن تعريف الناتج القومي بأنه تيار متدفق من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. وإن العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الناتج القومي لمجتمع من المجتمعاتت يمكن تحديدها بما يأتي:

١- كمية عوامل الانتاج.
٢- مستوى كفاءة عوامل الانتاج.
٣- طبيعة التناسب بين عوامل الانتاج.
٤- مستوى استخدام عوامل الانتاج.
٥- طريقة تخصيص عوامل الانتاج.
٦- الإطار الذي تعمل به عوامل الانتاج.

سبق وذكرنا بأن عوامل الانتاج هي اربعة (العمل ، رأس المال ، الأرض أو ا الطبيعة ، والتنظيم)

العمل: يتمثل في القوة الانتاجية النابعة من المجهود العضلي والذهني.

رأس المال: يتمثل في القوة الانتاجية التي تحتويها جميع الأصول الرأسمالية المادية.

والأرض أوالطبيعة: تشتمل على القوة الانتاجية الكامنة في الأرض القابلة للزراعة وفي الثروة المعدنية والمميزات المناخية والجغرافية.

التنظيم: فيتمثل في الطاقة الانتاجية لدى المنظمين وهم الفئة التي تملك الخبرة التنظيمية التي تقوم بمزج عوامل الانتاج بنسب معينة لتحقيق أكبر كفاية انتاجية ممكنة.

ولما كان الناتج القومي هو سيل من السلع والخدمات فإن كل وحدة من الوحدات الانتاجية تتولى عملية أو أكثر من العمليات الانتاجية ، وإن العملية الانتاجية تعني مزج أكثر من عامل من عوامل الانتاج وإن هناك علاقة معينة بين مستوى الانتاج القومي وبين كل عامل من العوامل الستة السابقة الذكر.

إذ أن قدرة المجتمع على الانتاج تكون أكثر كلما زاد مايملكه من عوامل الانتاج وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة أعلى وكان مستوى استخدامها استخداماً كاملاً. كما أن طريقة تخصيص واستخدام عوامل الانتاج ذات علاقة كبيرة بمستوى الناتج القومي فالمبدأ الاقتصادي يقتضي وضع كل العوامل الانتاجية في الموضع الذي يحقق فيه أكبر كفاية انتاجية ممكنة.

وأخيراً أن مجموعة الظروف التي تعمل عوامل الانتاج فيها تؤثر بطريق غير مباشر في الكفاية ا لانتاجية لهذه العوامل، هذه الظروف التي يطلق عليها افطار العام تتضمن الجوانب الثقافية والسياسية والفنية والاجتماعية والاقتصادية بشكل عام وهي ذات تأثير كبير في مستوى الناتج القومي.

وبصورة عامة يكون الانتاج القومي في المجتمع أفضل إذا كانت عوامله الانتاجية ذات حجم أكبر وجوده أفضل وتناسب أوفق ومستوى تشغيل أعلى واستخدام أحسن وتعمل في ظروف أكثر ملائمة للعمل.

سابعاً: النظرية الحديثة في الدخل والاستخدام:

إذا كان الاقتصاد هو دراسة تخصيص الموارد بين البدائل المتنافسة بأفضل طريقة يمكن معها تخفيف مشكلة الندرة، فإن الاقتصاديين سابقاً (الكلاسيك) كانوا قد ركزوا اهتمامهم على جانب الاختيار ، بمعنى أنهم أكدوا اتجاه الانتفاع بالموارد وعلاقتها بسلك المنتجين والمستهلكين ، أي أنهم ركزوا على كيفية توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة وكيفية توزيع الناتج بين أصحاب هذه الموارد، وهذه هي النظرة الجزئية التي تدور حول السعر وسياسة المشاريع في الانتاج وكيف أن الموارد تبتعدعن أو تنجذب نحو انتاج معين بسبب تقلبات الأسعار.

هذه النظرية تفترض أن جميع الموارد يمكن الانتفاع منها انتفاعاً كاملاً، وذلك استناداً إلى قانون ساي (Say`s Law) الذي ينص "في الاقتصاد ككل ، أن العرض يخلق طلبه" وحسب هذا

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الكورس الثاني

القانون عندما تنتج سلعة فإنها تخلق طلباً على السلع الأخرى وبالتالي لايمكن أن يكون هناك فائض انتاج من السلع بشكل عام. وإذا لم يكن هناك فائض انتاج فليس هناك مشكلة بطالة وفي حالة حصول بطالة مؤقتة فإن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بمعالجة هذه الحالة وبالتالي يتحقق الاستخدام الكامل. غير أن كساد الثلاثينات أثبت أن التحليل الكلاسيكي للنظام الاقتصادي قائم على تفسير جزئي لم يعط اهتماماً للإخفاق في استغلال الموارد بسبب الاعتقاد بأن الاستخدام لابد أن يتحدد عند مستوى الاستخدام الكامل وأن حجم الانتاج الكلي يبقى ثابتاً عند مستوى واحد ولايتغير إلا في الأجل الطويل.

أما النظرية الحديثة فقد حولت الاهتمام من اتجاه الطلب على الموارد إلى مستوى ذلك الطلب ، فالطلب على الأقل في الأجل القصير يمكن أن ينخفض دون المستوى الضروري لتحقيق الاستخدام الكامل.

وإذا كانت نقطة الضعف في الاقتصاد الكلاسيكي تتمثل في أن تفسيره لعمل الاقتصاد يقتصر على حاله خاصة وفي حالة الاستخدام الكامل فإن جون مينرد كينز في نظريته العامة بين كيفية عمل الاقتصاد تحت أي مستوى من مستويات الاستخدام وكان قد كتب نظريته في وقت تسوده البطالة الواسعة. ومن اجل توضيح مضمون النظرية العامة للدخل والاستخدام لابد من التطرق للأمور التالية:

١- **العلاقة بين الدخل والاستخدام**: إن حجم الدخل ذو علاقة قوية بمستوى الاستخدام، فمادام الدخل (من زاوية الانتاج) هو سيل من السلع والخدمات المنتجة فإن زيادة عدد المستخدمين يعني (في حالة بقاء الأشياء الأخرى ثابتة) ارتفاع الدخل.

ومن ناحية أخرى إن عدد المستخدمين يعتمد على مستوى الانتاج ، فإذا قررت المشاريع زيادة انتاجها فإنها يجب أن تستأجر عمالاً إضافيين أما إذا قررت إنقاصه فإنها تسرح بعضاَ منهم، آخذين بنظر الاعتبار بأن الدخل القومي يمكن أن يزداد بدون زيادة الاستخدام وذلك إذا ما ارتفعت انتاجية العمل Productivity of Labor فارتفاع الانتاجية هو سبب رئيسي في تفسير ارتفاع الدخل القومي في الوقت الحاضر مقارنة بما كان عليه قبل خمسين أو مئة سنة، فالسبب هو ليس لأن قوة العمل حالياً أكبر مما كانت عليه في السابق بل لأن كل فرد من هذه القوة العاملة أصبح أكثر انتاجاً (كمعدل) مما كان عليه في السابق، غير أن أهمية التغيرات في الانتاجية تظهر في الأجل الطويل وإنها لاتؤثر في الدخل القومي تأثيراً ملحوظاً من سنة لأخرى كتأثير التغير في عدد المستخدمين.

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الكورس الثاني

٢- **الاستخدام الكامل Full Employment**:- يعني الاستخدام الكامل غياب البطالة الإجبارية غير أنه لايعني اختفاء البطالة ووصولها إلى الصفر، أي لايعني الاستخدام بالمعنى الحرفي للكلمة أي ١٠٠% من قوة العمل المحتملة إنما يسمح بوجود مايسمى بالبطالة الاحتكاكية ، وعملياً يكون الاقتصاد في حالة استخدام كامل عندما تكون فيه نسبة ٢-٣% من قوة العمل غير مستخدمة وقد عرف الاستخدام الكامل كما يلي:

"الاستخدام الكامل يعني بأن الأشخاص المؤهلين الذين يبحثون عن أعمال بالأجر السائد يمكن تشغيلهم في نشاطات انتاجية بدون تأخير كثير".

فالاستخدام الكامل يفهم بأنه مصحوب بشيء من البطالة وتفسير هذه الحقيقه هو أن بعض النشاطات الاقتصادية تكون موسمية الزراعة والسياحة وغيرها كما أن هناك أشخاصاً يحاولون تغيير أعمالهم لذا فإنهم يكونون في حالة بطالة مؤقتة وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة الاحتكاكية وهو يختلف عن البطالة العامة.

٣-**محددات الدخل القومي**: لقد انتقد كينز فكرة أن العرض يخلق طلبه وأن الطلب الكلي يتساوى دائماً مع العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل وبين أن الطلب الكلي قد يتساوى مع العرض الكلي عند جميع مستويات الاستخدام والانتاج، فالطلب الكلي قد يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى دون مستوى الاستخدام الكامل ، أي أن كينز يرى أن الاقتصاد يمكن أن يكون في توازن عند أي مستوى دون مستوى الاستخدام الكامل وأن الاستخدام الكامل ماهو إلا حالة خاصة وبين ذلك وفق التحليل التالي:

في الأجل القصير هناك طاقة انتاجية ثابتة في الاقتصاد القومي وأن الدخل (الانتاج) يعتمد على مدى استغلال هذه الطقة وإن مدى استغلال هذه الطاقة يعتمد على الطلب الكلي على السلع والخدمات في فترة زمنية معينة ، وبعبارة أخرى أن الدخل والاستخدام دالة للطلب الكلي أو:

$$Y= f(D)$$

حيث أن Y تمثل الدخل ، D تمثل الطلب الكلي

والطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.

وقبل أن نبين كيف يكون الدخل في توازن لابد من التطرق إلى كل من مفهوم الاستهلاك والادخار والاستثمار.

أ- الاستهلاك والادخار :

بعد الحصول على الدخل فإنه يوجه باتجاهين الأول نحو الاستهلاك Consumption والثاني نحو الادخار Saving

أي أن الدخل = الاستهلاك + الادخار

والاستهلاك هو التحطيم المادي للانتاج ، والسلع الاستهلاكية هي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجة مباشرة وقد تستخدم لمرة واحدة كالمواد الغذائية أو عدة مرات وقد يطول استخدامها حتى لعدة سنوات كما هوالحال بالنسبة للسلع المعمرة.

والاستهلاك يعتمد على حجم الدخل أي أن الاستهلاك هو دالة للدخل.

ب- الاستثمار (حسب رأي كينز) هو قيمة الانتاج الجاري من السلع الرأسمالية وقيمة مايضاف إلى المخزون من السلع النهائية، أو هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمعدات والمباني والمخزون من السلع.
والاستثمار الكلي له ثلاث مكونات هي : الاستثمار الخاص ، الاستثمار العام ، والاستثمار الخارجي.
فالاستثمار الخاص يمكن أن يكون بشكل معدات أو مباني ومال إإلى ذلك أما الاستثمار العام فيتمثل بالأعمال العامة كالطرق والجسور والسدود التي تنشأ من قبل الحكومة أما الاستثمار الأجنبي فهو يمثل فائض الصادرات إلى الخارج على الاستيرادات منه.

محددات الاستثمار: أن كل نوع من أنواع الاستثمار هذه يتحدد بعوامل تختلف عن تلك التي تحدد النوع الآخر

أ- محددات الاستثمار الخاص:
يتأثر الاستثمار الخاص بنوعين من العوامل:
- العوامل الموضوعية: وتتمثل في

١- الأرباح المتوقعة وهي المحدد الرئيسي للاستثمار الخاص ، فالاستثمار في ماكنة جديدة أو مشروع جديد يتم فقط إذا كانت هناك إضافة متوقعه إلى الأرباح وإن الأرباح المتوقعة تعتمد على توقعات الأسعار التي ستباع بها منتجات تلك الماكنة أو المشروع، وعلى توقعات أسعار المواد الأولية والعوامل الأخرى التي ستستأجر أو تشتري لإنتاج هذه المنتجات وعلى توقعات الانتاجية المادية للعوامل المستخدمة.
٢- الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة: إن الربح المتوقع من الاستثمار الإضافي يعبر عنه كمعدل للعائد من الاستثمار ويدعى بالكفاءة الحدية لرأس المال فإذا كان الربح الاضافي المتوقع من وحدة إنتاجية جديدة هو ٤٠٠٠٠ دينار سنوياً وكانت هذه الوحدة (المصنع) تكلف مليون دينار فإن الكفاءة الحدية ستكون ٤% فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو ٥% فإن المشروع لايستثمر في هذه الوحدة الانتاجية لأن المليون دينار إذا أقرضت بفائدة ٥% ستجلب ائداً بقدر ٥٠٠٠٠ دينار وهو أعلى من معدل العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار في الوحدة الانتاجية، لذا فالاستثمار يتم طالما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكثر من سعر الفائدة.

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الكورس الثاني

وفي حالة معطاة من الكفاءة الحدية لرأس المال فإن سعر الفائدة يكون هو المحدد لمقدار الاستثمار، فإذا انخفض سعر الفائدة (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها) يرتفع حجم الاستثمار والعكس بالعكس.

وهذا بالطبع لايعني أن الفترات التي يرتفع فيها الاستثمار تتميز بانخفاض معدلات الفائدة والعكس بالعكس، إذ في الواقع أن أسعار الفائدة ككل تكون مرتفعة عندما يكون هناك نشاط استثماري مرتفع، فالعلاقة بين النشاط الاستثماري وسعر الفائدة تكون مباشرة وليست معكوسة وذلك لأن الكفاءة الحدية لرأس المال التي تعبر عن توقعات للربح تكون عرضة للتقلبات الواسعة باستمرار، ففترات ارتفاع الاسعار الفائدة تكون عادة فترات انتعاش اقتصادي وخلال فترات الانتعاش تميل التوقعات لأن تكون تفاؤلاً وبالتالي تكون الكفاءة الحدية لرأس المال أكثر ارتفاعاً.

والكفاءة الحدية لرأس المال لاتعني الانتاجية الحدية لرأس المال فالانتاج الحدي هو الاضافة إلى الناتج الفعلي المتحقق من آخر وحدة رأس مال مستمثرة وهو يعبر عن تجربة ماضية بينما تعبر الكفاءة الحدية عن توقعات للربح في المستقبل.

- العوامل الذاتية: وتتمثل في:

أ- التقدم التكنولوجي : فالاختراعات الجديدة تتطلب عادة رأس مال جديد كما أن التحسينات التكنولوجية تشجع على الاستثمار في مكائن جديدة واحلالها محل القديمة المستهلكة.

ب-النمو السكاني الذي يتضمن نمو الطلب على السلع وهذا يتطلب الحاجة إلى طاقات انتاجية جديدة.

ب- محددات الاستثمار الخارجي: يعتمد الاستثمار الخارجي على جميع العوامل التي ترفع من الطلب الخارجي على السلع المحلية والطلب المحلي على السلع الأجنبية، فحالات الرخاء والكساد السائد داخلياً وخارجياً هي العوامل المهمة المحددة للاستثمار الخارجي فضلاً عن القيود المفروضة كالتعريفة الكمركية ونظام الحصص وغيرها من القيود المفروضة من قبل كثير من البلدان والمعوقة للتبادل.

ج- محددات الاستثمار العام: يتم الاستثمار العام تبعاً لبعض الاعتبارات ذات العلاقة بالرفاهية العامة، كالطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والمتطلبات العسكرية وهذه الاستثمارات مستقلة عن توقعات الربح، وكثيراً ما تستثمر الدولة في مشاريع لايمكن أن تكون مريحة كالاستثمارات في المشاريع الخدمية والاستثمارات العامة قد تتم من اجل موازنة التقلبات في الاستثمار الخاص للمحافظة على مستوى مرتفع من الدخل والاستخدام.

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الكورس الثاني

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار

الاستثمار = يساوي الادخار

وانطلاقاً من المعادلة الاخيرة سنبين توازن الدخل القومي وكما يأتي:

٤- تحديد مستوى توازن الدخل.

عرفنا سابقاً بأن الادخار هو جزء الدخل غير المنفق على الاستهلاك لذا فالادخار يمثل تسرباً من تيار الدخل (الانفاق) أما الاستثمار فإنه يمثل انفاقاً إضافياً إلى تيار الدخل القومي، وإن المناقشة بين نظرية كينز والنظرية الكلاسيكية تدور على التساوي أو عدم التساوي بين الادخار والاستثمار.

الكلاسيك ينظرون إلى الادخار والاستثمار على أنهما شيء واحد وأنهما متساويان دائماً لأن الفرد باعتقادهم لايقوم بالادخار إلا بقصد الاستثمار في حين يرى كينز بأن الادخار والاستثمار شيئان مختلفان ، فالاستثمار يتحدد بالمقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وإنه يمول من مصادر مختلفة من بينها الادخار.

أما كينز فقد أكد على المساواة بين الادخار والاستثمار كشرط لتوازن الدخل القومي في أية فترة زمنية معينة ، أي أن الدخل القومي يكون في توازن إذا تساوى مقدار التسرب من الدخل الذي يمتنع اصحاب الدخول عن انفاقه على الاستهلاك(الادخار) مع المقدار الذي يقرر المستثمرون إنفاقه على تكوين رؤوس أموال جديدة (الاستثمار) خلال فترة زمنية معينة.